الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.22*

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ميخيا فليس (الرئيس) ..... (كولومبيا)

ثم: السيد غلوسنر (نائب الرئيس)..... (ألمانيا)

ثم: السيدة ميخيا فليس (الرئيس)..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18221 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/71/40 و A/C.3/71/4)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/71/56 و A/71/254 و A/71/255 و A/71/269 و A/71/271 و A/71/273 و A/71/278 و A/71/279 و A/71/280 و A/71/281 و A/71/282 و A/71/284 و A/71/285 و A/71/286 و A/71/287 و A/71/291 و A/71/299 و A/71/302 و A/71/303 و A/71/304 و A/71/305 و A/71/310 و A/71/314 و A/71/317 و A/71/319 و A/71/332 و A/71/344 و A/71/344/Corr.1 و A/71/348 و A/71/358 و A/71/367 و A/71/368 و A/71/369 و A/71/372 و A/71/373 و A/71/384 و A/71/385 و A/71/405)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/71/379-S/2016/788 و A/71/540-S/2016/839 و A/71/308 و A/71/361 و A/71/374 و A/71/394 و A/71/402 و A/71/418 و A/71/439)

١ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): عرض تقريره (A/71/36)، فقال إنه على الرغم من وجود عدد من الالتزامات المتعددة الأطراف البارزة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعذر مرارا التوصل إلى توافق آراء عالمي حول المبادئ الأساسية لدعم النظام الدولي. وهناك علامات مشجعة للوصول إلى توافق آراء عالمي جديد حول مكافحة الفقر المدقع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن عودة التعصب ضد المهاجرين والأقليات العرقية والدينية تطرح تحديات.

٢ - وأضاف يقول إن القيود الانفرادية التي تفرضها الدول على المهاجرين واللاجئين أدت إلى معاناة رهيبة لا داعي لها. ومع ذلك، فإن مؤتمر القمة للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أطلق عملية وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة سيتيح المزيد من الاستجابات القائمة على الحقوق والمنصفة. ومفوضية حقوق الإنسان مستعدة لمساعدة الدول على وضع ذلك الاتفاق وتنفيذه. وهناك حاجة ملحة إلى النُّهج التي تتبنى الحراك البشري، ومع أن الضرورة تدعو إلى معالجة العوامل التي تجبر الناس على ترك ديارهم، تمثل قدرة المهاجرين على التكيف وتصميمهم وحنكتهم في تدبير الأمور مزايا حقيقية لجميع البلدان.

٣ - **السيدة مندلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المفوض السامي تحدث باستفاضة، بمناسبة دورة مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عن تزايد عدد الدول الأعضاء التي تمنع وصول المفوضية والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تمثل الهجمات على المجتمع المدني وقمع المعارضة في جميع أنحاء العالم اتجاهات مثيرة للقلق، ولاحظت الولايات المتحدة نمطاً تحاول فيه بعض البلدان تقييد مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة كذلك. فعلى سبيل المثال، مُنعت المنظمات غير الحكومية التي تُركز على قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من المشاركة في الاجتماعات الرفيعة المستوى. وختمت كلمتها متسائلة عن كيفية تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة في مواجهة المعارضة القوية من بعض البلدان.

٤ - تولى السيد غلوسنر (ألمانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥ - **السيد ياو شاوجون** (الصين): قال إن بلده شديد القلق بشأن عمل المفوض السامي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فبينما ينبغي للمفوض السامي والمفوضية أن يكونا القدوة في تقيدهما بميثاق الأمم المتحدة، منح المفوض السامي مؤخرا جائزة لمجرم ارتكب جريمة الانفصال، كما يوظف انفصاليا لا يزال يدافع عن الأفكار الانفصالية حتى بعد التحاقه بالمفوضية.

٦ - وأضاف قائلا إن المفوض السامي والمفوضية ينبغي أن يحترما احتراما كاملا الاختلافات في مراحل التنمية والتقاليد التاريخية والثقافية لمختلف البلدان ويعززا التعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان، بدلا من فرض بعض مفاهيم حقوق الإنسان التي تنطبق على بلدان معينة دون غيرها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتحلى المفوض السامي والمفوضية بالحياد والموضوعية وعدم الانتقائية ويمنعا تسييس حقوق الإنسان. وينبغي للمفوضية أيضا تحسين كفاءتها وشفافيتها ومعالجة الخلل في التوزيع الجغرافي لملاك موظفيها.

٧ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي زيادة الاستفادة من دور المفوض السامي في تعزيز أجواء بناءة لتشجيع الحوار والتعاون وتجنب المعايير المزدوجة والاستقطاب والتسييس. وجاءت ردود فعل المفوض السامي متباينة بشكل ملحوظ تجاه أزمتين تشهدهما حاليا منطقة الشرق الأوسط. فقد أدى الغزو غير المشروع لأفقر بلد في المنطقة إلى خرابه. ومع ذلك، كان رد فعل المفوض السامي أقل من المتوقع، مقارنة برد فعله إزاء حالة أخرى حين تعرض استقرار حكومة شرعية لزعزعة شرسة على يد أسوأ الجماعات الإرهابية في العالم وحلفائها. وتستحق الانتهاكات الصارخة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين المزيد من اهتمام المفوض السامي. وأمام مواصلة السلطات والقوات الإسرائيلية ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين في وطنهم لا يمكن، بل ولا ينبغي، للمجتمع الدولي أن يكتفي بمشاهدة تلك الجرائم على مر السنين محجما عن اتخاذ أي إجراء حاسم لوقفها.

٨ - وأضاف قائلا إن أي مبادرة لترشيد أداء المفوضية يجب تنفيذها بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء بطريقة شفافة وعلى أساس الشمولية وعدم التسييس وعدم الانتقائية، ومع إيلاء الاهتمام للتوزيع الجغرافي العادل لموظفيها. وتمثل موافقة الجمعية العامة شرطا مسبقا في هذا الصدد.

٩ - وتابع كلامه قائلاً إن مستشاري حقوق الإنسان يوجدون ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية في حوالي ٥٠ بلدا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة المقلقة في الأعمال الوحشية التي يرتكبها أفراد الشرطة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين والأطفال، إلى جانب عودة العنصرية وكره الأجانب والكراهية والنزعة القومية العدوانية، هي بمثابة مرتع للإرهاب. ولم تتضح الصورة بعدُ بشأن إمكانية تواجد المفوضية في الميدان في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة. وتتولى الدول الأعضاء تحديد الأولويات والمبادئ التي تنظم عمل المفوضية. لكن الشروط المثيرة للجدل، التي تمثل أولويات المكتب، ليست محط أي التزام من جانب الدول الأعضاء وليس لها أي تأثير عليها.

١٠ - **السيد سعيد** (إريتريا): قال إن شراكة إريتريا مع المفوضية زادت في السنوات الأخيرة، وإن بلده ملتزم بتعزيز هذه الشراكة. وفي حين تمثل الولايات القطرية والمعايير المزدوجة ساحة للمواجهة وتؤدي إلى نتائج عكسية وتقوض الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يمثل الاستعراض الدوري الشامل آلية مجدية من أجل تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، وقعت إريتريا والأمم المتحدة مذكرة تفاهم ترمي إلى تعزيز قدرتها

الوطنية في تنفيذ ما قبلته من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتشمل مذكرة التفاهم عددا من المجالات وهي التنمية، والإنصاف، والخدمات الاجتماعية، والعدالة، والتعاون الدولي.

١١ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن انتهاكات إسرائيل الواسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها عمليات هدم المنازل والإخلاء والحصار المفروض على قطاع غزة، لا تزال مستمرة في ظل الإفلات من العقاب وازدراء القانون الدولي. وطلبت إلى المفوض السامي أن يقدم معلومات حديثة عن التقدم الذي أحرزته المفوضية في تنفيذ طلب مجلس حقوق الإنسان المتعلق بإنشاء قاعدة بيانات عامة تضم جميع مؤسسات قطاع الأعمال المتورطة في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وإجراء استعراض شامل يتضمن تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٢ - وأعربت عن قلق بلدها لاستمرار عدم تعاون بعض الدول مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت إن إسرائيل، على سبيل المثال، لم تتعاون مع المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مما أعاق بشدة عمله ودفعه إلى الاستقالة. وختمت كلمتها قائلة إنها تطلب إلى المفوض السامي أن يصف التدابير التي يتخذها لوضع نهاية لعدم تعاون إسرائيل، وما الذي يجري عمله لكفالة عدم عرقلة ولاية المقرر الحالي.

١٣ - **السيد كيلي** (أيرلندا): قال إن بلده يشعر بالقلق لتزايد الاتجاه نحو عدم التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، ولا سيما رفض دول أعضاء منحها هي وغيرها من آليات حقوق الإنسان حق الوصول إلى بلدانها. وتؤيد أيرلندا الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لتيسير التفاعل بين الإجراءات الخاصة والآليات الأخرى لحقوق الإنسان، والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنظومة الأمم المتحدة عموما، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني. وختم كلمته قائلا إنه يود أن يسمع المزيد عن الطرق الكفيلة بتيسير التفاعلات بين الإجراءات الخاصة والآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، وفي أي مستوى، وعن التغييرات التنظيمية التي تمكّن من تقديم أفضل دعم لأصحاب الحقوق.

١٤ - **السيد رويس بلانكو** (كولومبيا): قال إن كولومبيا خطت خطوات هامة نحو تحقيق السلام، وخفضت العنف إلى أدنى مستوى له منذ ٥٠ عاما. والعمل المشترك الذي تضطلع به المفوضية والكيانات الموجودة في كولومبيا يتسم بأهمية محورية في بناء القدرة الوطنية والإقليمية على الاستجابة. وأعرب عن استعداد وفد بلده لمواصلة حواره الدائم مع المفوضية وعن تأييده لولاية المفوض السامي، الذي يأمل أن تُجدد. واختتم كلمته قائلاً إن المفوضية ينبغي أن تواصل عملها في كولومبيا وفي جميع البلدان التي تحتاج إلى مساعدتها وتطلبها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون قادرة على إدخال أي تغييرات تعتبر ضرورية على هيكلها وإجراءاتها.

١٥ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): قالت إن فعالية المفوضية موضع شك على الرغم من المبادرات العديدة التي أطلقتها. وفي الآونة الأخيرة، بدأت المفوضية تميل إلى التفريق بين المجتمع المدني والدولة، مع أن المجتمع المدني لا يمكن قانوناً أن يوجد ككيان منفصل عن الدولة، وهو ملزم بالالتزامات المسندة إليه بموجب المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وبدأ المجتمع المدني يصبح قوة لا تكمل الدولة، بل تحرض على عدم الاستقرار والنزاع والعنف. وهي تدعو المفوضية إلى تركيز عملها على الحوار مع الدول الأعضاء،

وتشدد على الحاجة إلى الاستجابة بشكل مناسب لادعاءات المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان.

١٦ - وأضافت تقول إن تنامي نظام هيئات المعاهدات وارتفاع عدد المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وعدد توصيات الدول وتعليماتها لن يعزز فعالية المفوضية، بل سيضعفها بسبب تزايد عبء العمل. ونتيجة لذلك، لم تكن عدة وثائق جاهزة في بداية الدورة الحالية للجنة الثالثة. وإضافة إلى ذلك، لم تمتثل هيئات معاهدات لقرار الجمعية العامة بشأن تعزيز وتحسين فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، مما يعني أن الدول الأعضاء ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير الدورية. وأداء مجلس حقوق الإنسان ليس أفضل كثيراً: فلديه برنامج حافل بالأعمال، ويتزايد اعتماد قراراته بدون توافق آراء، وينفق الأموال على مبادرات وولايات مريبة، علما أن بعضها يتجاهل القيم الوطنية ومصالح غالبية الدول. وينبغي للدول الأعضاء أن تستأنف السعي إلى تحقيق الاتفاق في إطار الأمم المتحدة، بدلاً من تصفية حسابات بعضها مع البعض. وحبذا لو ازدادت شفافية التوصيات والخطط التي تضعها المفوضية؛ وكانت المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مبادرة التغيير قليلة على نحو يبعث على القلق.

١٧ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إن عمل مفوضية حقوق الإنسان وهيئات وآليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، ومبادرة ''أحرار ومتساوون''، قد أتاحت فرصا قيّمة لفهم التحديات التي تواجه بلده والتغلب عليها على النحو المناسب. وهو يود أن يؤكد من جديد دعم حكومة بلده الكامل لتنفيذ ولاية المفوض السامي ويشدد على التزام البرازيل غير المشروط بتحقيق أعلى معايير حقوق الإنسان، فهذا الالتزام هو أساس ترشيح بلده لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

١٨ - وتابع كلامه قائلا إن وفد بلده يرحب باهتمام المفوضية المتزايد بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين ومكافحة كره الأجانب، ويهمه أن يسمع المزيد عن المبادرات الممكنة للتصدي لخطاب الكراهية وعن التدابير العملية التي يمكن أن تشجعها الجمعية العامة للتصدي لتزايد التعصب والعنف.

١٩ - **السيد جلنسكي** (كندا): قال إن بلده يشعر بالقلق لتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك على الإنترنت، فضلا عن القيود المفروضة على حرية التعبير، وتزايد عدم المساواة، وزيادة التعصب والتحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع مفوضية حقوق الإنسان. ويجب، للتصدي لما ينشأ من تهديدات في مجال حقوق الإنسان والاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفا، استخدام الأدوات المتاحة. وهو يتساءل عن الإجراءات التي تتوخاها المفوضية لتعزيز العمليات الميدانية وزيادة الشراكات.

٢٠ - **السيدة ستامسكو** (رومانيا): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تعبر رومانيا عن أسفها لعدم تعاون بعض البلدان مع المفوضية ومع آليات المجلس، وهي حالة راهنة تضر بولاية المفوضية وتقوض ممارسة حقوق الإنسان. وتشعر رومانيا بالقلق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في سورية والشرق الأوسط وفي بعض البلدان الأفريقية، وتؤكد من جديد معارضتها لعقوبة الإعدام. واستفسرت عن قدرة المفوضية على الاستجابة للتغير السريع

في الأزمات في مجال حقوق الإنسان، وعن كيفية تحسين التعاون بين الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه الحالات.

٢١ - **السيدة أنيتشينا** (الاتحاد الروسي): قالت إن سوء الفهم تزايد في العام الماضي بين الدول الأعضاء ومفوضية حقوق الإنسان بشأن ولاية هذه المفوضية. ولا يمكن للاتحاد الروسي أن يؤيد نهج توجيه انتقادات صدامية لا أساس لها من الصحة. وبموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، يمكن للمفوض السامي أن يقدم تعليقات بناءة للإعراب عن قلقه ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى حالة حقوق الإنسان في بلد معين، لكنه يجب أن يمتنع عن توجيه اتهامات متحيزة سياسيا أو باطلة. فالبيانات الصادرة سابقا عن مفوضية حقوق الإنسان عن أعمال وقرارات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ومواقف الدول الأعضاء لا تخرج عن نطاق ولايتها فقط، بل تنتهك أيضا المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، كثرة من بيانات المفوض السامي متحيزة سياسيا وتحكمها العواطف بشدة. كما أن تحول النهج نحو مهام الرصد حصرا مثير للقلق. ومع أهمية تحديد جميع المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان ومحاكمتهم، ينبغي للمفوضية أن تزود الهيئات الوطنية بالمساعدة التقنية والاستشارية، ولكنها ينبغي أن تتفادى أن تشارك في إجراء التحقيقات فعلياً.

٢٢ - وتابعت كلامها قائلة إن سوء الفهم بشأن الولاية يمكن، فيما يبدو، تسويته من خلال زيادة الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، من قبيل الاتفاق مع الدول الأعضاء بشأن البرامج والمشاريع الأساسية للمفوضية، وإطلاع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة مسبقا على الأهداف الاستراتيجية للمفوض السامي ومناقشة المعالم الأساسية لبرامج الإطار الاستراتيجي للمنظمة، ولا سيما البرنامج ٢٠ المتعلق بحقوق الإنسان. وأكدت المتكلمة أن الاتحاد الروسي لن يغض الطرف عن محاولات المفوضية الرامية إلى اكتساب صلاحيات تتجاوز تلك التي تُمنح تقليديا لهيئات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): أشار إلى الحملات التي تنفذها مفوضية حقوق الإنسان بشأن وقف فرض عقوبة الإعدام، فقال إن كل دولة ذات سيادة لها الحق في أن تقرر الطريقة التي ترغب أن تتناول بها هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة حكومية دولية رئيسية، ينبغي تعزيز الدعم الذي تقدمه المفوضية لعمل المجلس تعزيزاً مستداماً. وأخيرا، يرحب وفد بلده بالحصول على مزيد من المعلومات عن مبادرة التغيير، لأن عملية إعادة الهيكلة ستكون لها آثار كبيرة على الدول وكذلك على إدارة المفوضية.

٢٤ - **السيد مينامي** (اليابان): قال إن العلاقة بين ركائز الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان، أمر حيوي، لأن منع نشوب النزاعات يتوقف على رصد حالة حقوق الإنسان. وهو يتساءل عن الكيفية التي يعتزم بها المفوض السامي تعزيز علاقة عمل المفوضية مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في السلام والأمن، وخصوصا منها مجلس الأمن. ويود أيضاً أن يعرف كيف ستعزز المفوضية علاقاتها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة كجزء من التزامها بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٥ - وتابع كلامه قائلاً إن وفد بلده مهتم بمبادرة التغيير لأنها تدعو إلى تعزيز وجود المفوضية في الميدان. وأعرب عن القلق بشأن تأثير الزيادة في عدد الوظائف في الرتبة مد-١ على ثبات التكاليف، وطلب بالتالي معلومات أكثر إسهابا عن الكيفية التي ستؤثر بها مبادرة التغيير على العلاقة بين المفوضية والأفرقة القطرية. وختم كلمته قائلا إنه يتفق مع

الوفود الأخرى في أن رفض وصول موظفي المفوضية، والمقررين الخاصين والمكلفين بالولايات يبعث على القلق.

٢٦ - **السيد شيرمان** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تؤيد استقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعملَها في إطار ”خطة حقوق الإنسان أولاً“. ويسر بلده، في ضوء سجلّه الحافل بالإنجازات في مجال حقوق الإنسان ومساهماته السابقة في الأمم المتحدة في هذا المجال، الترشح لإعادة انتخابه لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ويدلّ التعهد الذي تضمّنه بيانُ ترشّحه على التزام المملكة المتحدة الثابت بتعزيز وحماية الحقوق العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتساءل عن سُبُل عكس اتجاه الزيادة المقلقة، في جميع أنحاء العالم، في القيود المفروضة على حقوق المجتمع المدني، وسُبُل تعزيز الاعتراف بأن المجتمع المدني القوي لا يقوم فقط بحماية حرية التعبير والتجمّع، بل يسهم أيضًا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والاستقرار.

٢٧ - **السيدة فيلده** (لاتفيا): قالت، في معرض تأكيدها مجدداً على تأييد بلدها الثابت لاستقلالية المفوض السامي لحقوق الإنسان وتقديره للاستجابة السريعة من قِبل المفوضية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان، إن على جميع الدول أن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليكون لهذه الآليات تأثير حقيقي، وإنّ وفدها قلقٌ بوجه خاص من الاتجاه المتزايد نحو منع وصول المفوضية وآلياتها. ولاتفيا مناصرةٌ قديمة العهد للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي حين أنّ إصدار دعوات دائمة لاتخاذ الإجراءات الخاصة أمر بالغ الأهمية، فهو ليس إلا خطوة أولى في عملية إقامة تعاون حقيقي بين المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والدول. ولاتفيا قلقة أيضاً من تزايد عبء عمل مجلس حقوق الإنسان ومن المحاولات الرامية إلى عرقلة عمله. وسألت ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة المجلس وكفاءته.

٢٨ - **السيد المجربي** (ليبيا): أكّد على أهمية تمتين الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بهدف تقديم مساعدة تقنية منسّقة لبلده في ميدان حقوق الإنسان، إضافة إلى أشكال أخرى من الدعم، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٣١. ويحيط بلده علماً بالاقتراح الأخير الداعي إلى تعيين خبير مستقل في ليبيا. بيد أن بلده يرى أن هذا التعيين لن يسفر إلا عن إيجاد آلية أخرى تُضاف إلى آليات حقوق الإنسان في ليبيا، في حين توجد عدة آليات تعمل بالفعل في الميدان، بما فيها شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا تتوانى ليبيا عن السعي لتنفيذ التوصيات الصادرة عن تحقيق مفوضية حقوق الإنسان بشأن ليبيا. وبدلاً من إضافة آلية أخرى إلى الآليات الموجودة، يعتقد وفد بلده أنه سيكون من الأنسب التركيز على منح ليبيا المساعدة التي تحتاج إليها في المجالين السياسي والأمني، وهو أمر سيؤثر بدوره تأثيراً إيجابياً على حالة حقوق الإنسان في البلد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لتعزيز آليات المساءلة وسيادة القانون، والتصدي للتهديدات الرئيسية المحدقة بحقوق الإنسان في ليبيا، بما فيها الأنشطة المتصلة بالإرهاب والأخطار الناتجة عن انتشار الأسلحة لدى جهات من غير الدول. وقال إنه يحث المجتمع الدولي أيضاً على دعم جهود مجلس الرئاسة الرامية إلى تحقيق المصالحة الشاملة، وتيسير عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم، وهو ما من شأنه أيضاً أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على حقوق الإنسان. وفي الختام، كرّر دعوته المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا.

٢٩ - **السيدة التميمي** (قطر): قالت إن بلدها ملتزم بدعم عمل مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، ويعتزّ باستضافة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وقطر، علاوة على ذلك، قد انتُخبت في ثلاث مناسبات عضواً في مجلس حقوق الإنسان. كذلك، استضافت قطر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مؤتمراً إقليمياً حول دور مفوضية حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، ناقش فيه المشاركون أفضل الممارسات والاستراتيجيات الناجحة في تعزيز وصون حقوق الإنسان في البلدان العربية.

٣٠ - وأضافت قائلة إن قطر يسعدها إبراز تقرير المفوض السامي الصلة بين خطة عام ٢٠٣٠ والحق في التنمية. وتؤمن قطر إيماناً راسخاً بعدم إمكانية تحقيق الهدف ١٦ على وجه الخصوص من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بإقامة مجتمعات يسودها العدل والسلام ولا يهمَّش فيها أحد، بدون بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأوضاع في المناطق التي تعاني من النزاع، حيث ما فتئ العديد من الناس يُطرَدون من منازلهم ويُحرَمون من أبسط حقوقهم الأساسية. وتتطلع قطر إلى توطيد علاقتها مع مفوضية حقوق الإنسان، وسوف تواصل السعي لتعزيز حقوق الإنسان داخلَها وفي المنطقة وخارجها.

٣١ - **السيد إستريمي** (الأرجنتين): قال إنه ما لم يجرِ تمويل مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به، لن تستطيع الأمم المتحدة الوفاء بولايتها. ويود وفد بلده أن يكرر الإعراب عن تأييده الكامل لمبادرة التغيير، وهو يرحب بتلقي معلومات مستكملة عمّا آل إليه الاقتراح. ويود أيضاً أن يعرف كيف يمكن للأرجنتين أن تسهم في تنفيذه على وجه السرعة.

٣٢ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إنّه، استناداً إلى حالات سابقة، عندما يعرب ممثلٌ عن مفوضية حقوق الإنسان علناً عن رأيه بشأن مسألة ما، لا يشكل كلامُه تدخلاً في الولاية القضائية المحلية للدولة المعنية وليس بالتالي انتهاكاً للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، طُبّقت سابقةٌ، على سبيل المثال، خلال فترة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، عندما رفضت الجمعية العامة، مراراً وتكراراً، مزاعم حكومة جنوب أفريقيا بأن قرار الجمعية بشأن الفصل العنصري يشكل انتهاكاً للحُكم المتعلق بالتدخل في الولاية القضائية، على أساس أن كلمة ''تدخّل'' تنطوي على استخدام سلطة قسرية. وعلى نفس المنوال، فأية تعليقات ناقِدة أو مشجِّعة تدلي بها المفوضية حول دور وسياسات حكومةٍ ما لا تشكل سلطة قسرية. واقترح القيام، في مرحلة ما، بالنظر في الحجج القانونية المتصلة بذلك التفسير لمصطلح ''تدخل''، وبمراجعة تلك السابقة.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن المجتمع المدني يشارك، فيما يبدو، في عمل الأمم المتحدة في جنيف أكثر من مشاركته في عملها في نيويورك، ربما بسبب وجود آليات في جنيف مثل الاستعراض الدوري الشامل. وعلى المستويات العليا في المنظومة، عادةً ما تكون المسائل مسيّسة بدرجة أكبر. وأعرب عن قلقه من الأعمال الانتقامية المرتكَبة ضد المجتمع المدني والقيود المفروضة عليه، وكذلك من المحاولات الرامية إلى منع المقررين الخاصين من الوصول إلى المناطق التي يُعتقد أنها تشهد انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان. وقال إن الدول الأعضاء إذا كانت لا تسمح للمقررين الخاصين بالوصول إليها، فما هو الأمر الذي تخفيه؟ وهناك أيضاً حالات ترفض فيها الحكومة مناقشة الأمور مع ممثلي الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، علماً بأنها إجراءات مستقلة وأنشأها تحديداً الدول الأعضاء. وهو لا يزال يأمل أن يتسنى

استخدام الحوار لعكس هذه المواقف وضمان إمكانية الوصول إلى تلك المناطق.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن المفوّضية تحيط علماً بالتحفظات الشديدة التي أعربت عنها الصين، وتتطلّع إلى مناقشة هذه المسائل في الوقت المناسب. وفي ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لموظفي المفوضية، المعيار الرسمي للقياس هو حسب البلد، وليس حسب المنطقة. وفي بداية العام، كان عدد مثير للإعجاب من الدول ممثّلاً، هو ١٢٥ دولة. ولا يوجد قياس رسمي للمناطق، ولكن المفوضية تتابع الإحصاءات الإقليمية.

٣٥ - وأردف قائلاً إن مفوضية حقوق الإنسان تسعى إلى معالجة المسائل التي طرحتها الدول الأعضاء بشأن مبادرة التغيير في الدورة السبعين للجمعية العامة. وسيكون من السابق لأوانه مناقشة مبادرة التغيير في الجلسة الحالية، لأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستصدر قريباً تقريراً مفصلاً عن تلك المبادرة.

٣٦ - وواصل كلامه قائلاً إن المفوضية تنفذ مبادرات شتى ذات منحى عملي لمكافحة التعصب والتحريض على العنف، مثل قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/16/18 وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف. وهي تعمل أيضاً على إعداد تقرير لتقديمه إلى الأمين العام يتصل بهذا الموضوع، استناداً إلى معلومات عن جهود الدول الأعضاء وآرائها في ما يتصل بالتدابير المحتملة لمتابعة القرار. وعلاوة على ذلك، أنشأت المفوضية قاعدة بيانات تهدف إلى مكافحة التمييز وتتناول الوسائل العملية لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد أفضل الممارسات. بيد أن الاتجاهات الحالية لا تدعو للتفاؤل، مما يثير مخاوفَ على الأقليات في جميع أنحاء العالم. فالاستهداف الجائر للأقليات هو في بعض الأحيان سبيلٌ تنتهجه الدول لصرف انتباه الجمهور عن المشاكل الهيكلية.

٣٧ - وتطرق إلى موضوع تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/31/36 بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، فقال إن العمل قد بدأ، وإنه يجري توظيف موظفين لإنشاء قاعدة بيانات عامة عن جميع مؤسسات قطاع الأعمال المشارِكة في أنشطة المستوطنات الإسرائيلية.

٣٨ - وأكد أن المفوضية ستواصل تعزيز العمليات الميدانية والشراكات في العديد من البلدان. وأكد أيضاً أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء لا تزال ترغب في إقامة الشراكات، وفي هذا شاهدٌ على نجاح عمليات المفوضية، مثل مكتب المفوضية في كولومبيا، يتوقف مستقبل الشراكات إلى حد كبير على توافر الأموال اللازمة. وقال إنه يناشد الدول الأعضاء أن تساعد المفوضية في هذا الصدد.

٣٩ - وأكد أن الكفاءة والسرعة يتسمان بأهمية بالغة في الاستجابة للأزمات. واستدرك قائلاً إن الموظفين المنتشرين في الميدان يُضطرون مع ذلك في بعض الأحيان إلى الانتظار ريثَما يُمنحون الإذن بالدخول إلى مناطق الأزمات، كما يتعيّن إقرار الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية حتّى قبل البدء في تعيين موظفين للجان أو آليات التحقيق. وعلى الرغم من أن التأخير يشكّل مشكلة عندما تنشأ حاجةٌ ملحة إلى حضورٍ ما، أياً كان نوعه، هناك أمثلة ناجحة عديدة على نشر الموظفين. وقد اقترحت الدول الأعضاء عدة أفكار لتحسين كفاءة مجلس حقوق الإنسان، مثل خفض عدد الدورات وحلقات النقاش والبنود المدرجة على جدول الأعمال. وينتج اتساع نطاق عمل المجلس من العدد الكبير

للأزمات المزمنة والخطيرة التي تجاهد الدول الأعضاء للتعامل معها. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحسين الوقاية في البلدان إلا في حالة اعتبار التنمية هدفاً وفي حالة إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القوانين المحلية. وهذا يمكن، بدوره، أن يمهد الطريق لحصول الجميع على الحقوق المدنية والسياسية. والتنمية وحقوق الإنسان هي الأساس الذي يمكن، استناداً إليه، تحقيق ازدهار المجتمعات ومنع وجود تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

٤٠ - استأنفت السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) رئاسة الجلسة.

٤١ - **السيد فوراكس** (الاتحاد الأوروبي): كرّر الإعراب عن تأييد وفد بلده لاستقلالية ونزاهة ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبخاصة الدور الوقائي الذي يجسده، وتساءل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة تطوير وظيفة الأمم المتحدة بشأن ''الإنذار المبكر''، من أجل المساعدة على منع ارتكاب فظائع جماعية.

٤٢ - **السيد مات** (ليختنشتاين): قال إن الأوضاع المفجعة في حلب هي في صميم شواغل وفد بلده. وبما أن مجلس الأمن لم يتخذ الإجراء المناسب، يجب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة. فما كانت تلك الفظائع لتُرتكَب إلا في مناخ يسوده الإفلات من العقاب. وقال إنه يهمّه الاستماع إلى آراء المفوض السامي بشأن هذه المسألة.

٤٣ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن وفد بلده يرحب بمبادرة المفوض السامي المتصلة بالتغيير والرامية إلى تعزيز وجود مفوضية حقوق الإنسان في الميدان، مشيراً إلى أن ذلك الوجود سيكون له تأثير كبير، ولكن ليس على الميزانية. ومن الواضح أنّه يكون هناك خَطْب ما عندما لا تقوم الدول الأعضاء، عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة، بتمويل الأنشطة التي كانت هي قد طلبت جماعياً من المفوضية الاضطلاع بها. ويجب تزويد المفوضية بالموارد التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها.

٤٤ - **السيدة مورتون** (أستراليا): قالت إنّ الدول مسؤولة ليس فقط عن التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وتوفير إمكانية الوصول إلى صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، ولكن أيضاً عن منع الانتقام من المتعاونين مع المفوضية. وطلبت من المفوض السامي الإسهابَ في كلامه عن سبُل كفالة توفير إمكانية الوصول عن طريق التعاون، وذلك من أجل تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع.

٤٥ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): أكدت مجدّداً تأييدها للتغييرات الهيكلية التي يقترحها المفوض السامي، وقالت إنها تأمل أن يستمر الأمين العام والمفوض السامي في توفير التمويل الكافي للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا لتمكينه من الوفاء بولايته. وهي تتطلع إلى تلقّي تقرير اللّجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة. وتشكل الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب تحديات هائلة. فغالباً ما يكون الأطفال هم مرتكبي الهجمات الإرهابية وفي الوقت نفسه ضحايا لجماعة بوكو حرام الإرهابية التي لا تكنّ أي احترام للحياة أو الكرامة الإنسانية. وأعربت عن التزام حكومة بلدها بضمان احترام حقوق الإنسان، أيّاً كانت الظروف. وأكدت أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات أمرٌ أساسي، وأن المبادرات الرامية إلى تعزيزها يجب تكثيفها.

٤٦ - **السيد ثيبيرو أغيلار** (كوبا): ذكر أن المفوض السامي يتوخى إجراء تغييرات تنظيمية من أجل دعم الدول الأعضاء دعماً أفضل، مشيراً إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ ينص على أن أية تغييرات في الهيكل التنظيمي يجب أن توافق عليها الجمعية العامة. وطلب المزيد من المعلومات عن نطاق ومحتوى التغييرات المقرّرة، لافتاً الانتباه

إلى أن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها أثر جوهري على العلاقة بين مفوضية حقوق الإنسان والدول الأعضاء وكذلك على إدارة أولويات المفوضية. وتساءل أيضا عن آثارها المحتملة على مبدأ أن أنشطة مفوضية حقوق الإنسان يجب أن تُنفّذ استجابةً لطلب مسبق تتقدم به دولة عضو للحصول على المساعدة.

٤٧ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن بلده سعى إلى إقامة أفضل علاقة ممكنة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان، بهدف تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية. وقام العراق بتعديل قوانينه الوطنية لمواءمة تشريعاته مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وقدّم العديد من التقارير الوطنية إلى هيئات حقوق الإنسان المعنية. وأثنى على آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، قائلاً إن تقديم الدول للتقارير الوطنية في إطار نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويأمل العراق، علاوة على ذلك، أن يصبح عضواً في مجلس حقوق الإنسان لولاية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وهو على ثقة من أنّ الدول الأعضاء ستؤيد ترشيحه في انتخابات المجلس المقبلة.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن العراق في خضمّ حرب ضد الإرهاب ومع ذلك فهو سيواصل السعي للامتثال امتثالاً تاماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعرب عن ثقته في أنّ الدول الأعضاء ستستمر في دعم العراق في المحافل الدولية، وستواصل دعم اعتماد قرارات وإصدار بيانات تدين الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ضد المدنيين العراقيين.

٤٩ - **السيد كيم يونغ هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه يود، في ما يتعلق بالتعليقات الاستفزازية التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة، أن يوضح، مرةً أخرى، موقف بلده، وهو أن قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، التي تعتمد مراراً وتكراراً ضد بلده، وكذلك تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي نتاجُ السياسة الدائمة العداء تجاه بلده التي تتبعها الولايات المتحدة وقوى أخرى، وإهانةٌ لعزّة بلده وتشكل جهداً مستميتاً للقضاء على نظامه الاجتماعي. ووفد بلده لا يقبلها بتاتاً ولا يعترف بها إطلاقاً، بل هو يرفضها جملةً وتفصيلاً باعتبارها ملفّقة ومثالاً على التسييس والانتقائية. فهي لا تمتّ إلى الواقع بصلة، ولا تنمّ عن أية موضوعية أو حياد، ولا تتسق مع الجوهر الحقيقي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهو ينصح الولايات المتحدة بأن تعالج سجلّ حقوق الإنسان الخاص بها، الأسوأ الذي يتضمن أفعالَ تعذيب وفظائعَ غير مسبوقة ترتكبها وكالة المخابرات المركزية، وتمييزاً عنصرياً شديداً، وتجاوزات من جانب الشرطة، وغيرها من الانتهاكات المروّعة لحقوق الإنسان.

٥٠ - **السيد دي لا مورا** (المكسيك): استفسر عما إذا كان بإمكان المفوض السامي أن يقدم أية أفكار عن مشاركته في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة مؤخّراً بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وعن التدابير التي يمكن أن تتخذها المفوضية بشأن هذه المسائل. وقال إنه يود أيضاً معرفة الإجراءات التي تتوخى مفوضية حقوق الإنسان اتخاذها بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، نظراً إلى أن المفاوضات المتعلقة باعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظّمة قد بدأت للتو.

٥١ - **السيد موسى** (مصر): لاحظ مع القلق تضمين التقرير بعض المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وهو ما لم يحظ بدعم أوسع من المجتمع الدولي. وطلب المزيد من الإيضاحات من المفوض السامي بشأن كيفية تحديد هذه المجالات ذات الأولوية. وفيما يتعلق بالتغيير التنظيمي، قال إن أي محاولة لتدوين قواعد جديدة خارج نطاق العملية الحكومية الدولية، بما في ذلك مبادرة ''الحقوق أولاً''، ينبغي تجنبها إلى أن يُنظر فيها بما فيه الكفاية وتقرها الدول الأعضاء. فعدم القيام بذلك سيثير الشكوك في إمكانية استخدامها لتبرير التدخل بلا موجب في شؤون البلدان الضعيفة لدواع سياسية. وأعرب عن قلقه من تزايد اعتماد المفوضية على موارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك المساهمات المخصصة. وأوضح أن ملاك موظفي المفوضية ينبغي أن يعكس المزيد من التوزيع الجغرافي العادل.

٥٢ - **السيد ميكائيلي** (أذربيجان): قال إن المفوض السامي قد تطرق، في الدورتين الأخيرتين لمجلس حقوق الإنسان، إلى النزاع الدائر في منطقة ناغورنو - كاراباخ وما حولها التابعة لأذربيجان. بيد أن وفد بلده قد لاحظ أن الحواشي المرجعية في مختلف وثائق الأمم المتحدة بشأن النزاع لم تستخدم المصطلحات الصحيحة الخاصة بالمنطقة. وحث المفوضية على التقيد الصارم بالمصطلحات الرسمية للأمم المتحدة، الواردة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وهي تسمية المنطقة منطقة ''ناغورنو — كاراباخ التابعة لأذربيجان''.

٥٣ - **السيدة أوه يونغجو** (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يوافق على أن تعزيز آليات حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولكن، للأسف، لا تزال بعض الدول الأعضاء، ولا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تمنع وصول تلك الآليات وترفض التعاون معها. وقد مضى عامان منذ صدور التقرير التاريخي عن لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولكن لا توجد بوادر تحسن ميدانياً. وفي الواقع، يواصل هذا النظام تدمير سبل معيشة شعبه بحيث يعاني ذلك الشعب من الجوع بينما يخصص النظام الموارد الاقتصادية الشحيحة لاختبار الأسلحة النووية وإطلاق القذائف لإحكام قبضته على السلطة. وقالت إن وفد بلدها يعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي ألا يفلت منتهكو حقوق الإنسان من العقاب.

٥٤ - **السيدة رودريغيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه من غير المقبول تسييس آليات حقوق الإنسان من أجل إدانة بلدان فرادى لممارستها حقها السيادي في الوجود واختيار أشكال التنمية الخاصة بها، مع تطبيق معايير مزدوجة لتوجيه اتهامات ضد بلدان بأكملها لأغراض اقتصادية أو سياسية. وأضافت أن إدراك الطابع العالمي لحقوق الإنسان يتضمن مراعاة تنوع الثقافات والنظم السياسية وتعزيز التعايش السلمي. ويتعين على الهيئات الرفيعة المستوى من قبيل المفوضية ألا تغفل عن الحاجة إلى الحياد والموضوعية في عملها، ويجب أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

٥٥ - **السيدة غارسيا** (كوستاريكا): لاحظت أن المفوض السامي قد أشار في تقريره إلى عمليات وتوجهات عملية من أجل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات الضعف والمشاركين في حركات النزوح الكبيرة أو المختلطة، وطلبت إليه أن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى كراهية الأجانب التي كثيرا ما تلاحظ في مثل هذه الحالات.

٥٦ - **السيد بصديق** (الجزائر): أكد على أهمية تعزيز حقوق الإنسان على أساس غير تمييزي، وشدد على أن أي محاولة لفصل الحقوق المدنية والسياسية والثقافية عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى نهج انتقائي يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

٥٧ - وقال إن بلده يثني على الجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، ويحثه على مواصلة رصد هذه الظواهر في جميع أنحاء العالم، وعلى إيلاء اهتمام خاص لانتشارها في بعض المجتمعات. وأضاف أنه يجب على مجلس حقوق الإنسان، علاوة على ذلك، إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الهجرة بهدف تيسير الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل لتلك المسألة بما يصون حقوق المهاجرين ويعالج الأسباب الجذرية للهجرة.

٥٨ - وأكد أن الجزائر تدين الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وقال إن وفد بلده يقدر تقديرا عميقا المعلومات المتعلقة بتلك الانتهاكات الواردة في التقرير الأخير للمفوض السامي، ولكنه يتساءل عن السبب في أن التقرير لم يتضمن أي معلومات بشأن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث لا يزال الناس محرومين من حقهم في تقرير المصير.

٥٩ - **السيد عليو** (غانا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إنه لاحظ مع القلق تضمين التقرير بعض المجالات ذات الأولوية التي من الواضح أنها لا تحظى بتوافق الآراء ولا بتأييد أوسع من المجتمع الدولي. وطلب المزيد من التوضيحات بشأن العملية التي اختيرت على أساسها هذه المجالات ذات الأولوية، مشيرا إلى أنها تمثل بوضوح أولوية لبعض الدول أكثر من غيرها من الدول. وهو سيرحب، فيما يتعلق بنطاق المراكز المقترحة، بتوضيح للكيفية التي ستغطي بها تلك المراكز البلدان التي ليست طرفا في المفاوضات المتعلقة باختصاصات تلك المراكز. وأضاف أن إعادة الهيكلة ليست مجرد مسألة تنظيمية بل تترتب عليها آثار موضوعية خطيرة. والموافقة المسبقة للجمعية العامة على المبادرة المقترحة أمر ضروري. واستفسر عن المزاعم بأن بعض عناصر مبادرة التغيير التنظيمي قد نفذت بالفعل، وأعرب عن قلقه من تزايد اعتماد المفوضية على موارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك المساهمات المخصصة. وأخيرا، دعا إلى زيادة التمثيل الجغرافي العادل في تكوين ملاك موظفي المفوضية.

٦٠ - **السيد محمد** (السودان): سأل المفوض السامي عن ضحايا العنف الجنسي المشار إليهم في الفقرة ٧٥ من تقريره. وقال إنه قد تم، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ووقوع الحادثة الخلافية في قرية تابت، القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وتشهد على تلك الحقيقة التقارير المتتالية المقدمة حتى الآن في عام ٢٠١٦. وأضاف أن التقرير الأخير عن أعمال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) يشير في الواقع إلى تحسن عام في حالة حقوق الإنسان في دارفور. ودعا مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مواصلة التقيد بدقة بمبدأ عدم التسامح إطلاقا. وشدد على وجوب تفادي الازدواجية في آليات حقوق الإنسان.

٦١ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل ليختنشتاين فيما يتعلق بالحالة في حلب، فقال إن حلب جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وليست جزءا من ليختنشتاين. ولذلك، فإن تعليقاته تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية السورية. وأضاف أن سورية تسعى، مع أصدقائها وحلفائها، إلى مكافحة

الإرهابيين الذين دمروا تلك المدينة. وتدعم أولئك الإرهابيين دولٌ أسماؤها معروفة للجميع. وتساءل، مشيراً إلى أن ممثل ليختنشتاين تحدث عن آليات لملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في حلب، عما إذا كانت مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن جرائمهم تدخل في نطاق ولاية المفوضية، وأعرب عن الأمل في مساءلة الدول المؤيدة للإرهاب في سورية عن أفعالها. وأخيرا، سأل المفوض السامي عن سبب عدم إرسال المفوضية حتى الآن فريقا للتحقيق في مذابح المدنيين، التي قتل فيها العديد من الأطفال، والتي وقعت في اليمن نتيجة لحملة التفجيرات التي شنتها المملكة العربية السعودية ضد ذلك البلد.

٦٢ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن بلده يشيد بقرار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إطلاق مبادرة للتغيير التنظيمي البعيد المدى في المفوضية بهدف تعزيز استجابة المفوضية وقدرتها على التكيف وتحسين إدماج عملها في مقرها وفي الميدان. ويعتقد المغرب أن من الحيوي الحفاظ على الاتساق بين جميع الكيانات التي يتكون منها النظام الدولي لحقوق الإنسان، مع احترام ولاية كل كيان منها. ومن المهم أيضا تجنب تسييس حقوق الإنسان ومقاومة أي محاولة لاستخدام مسائل حقوق الإنسان لتقويض وحدة الدول أو سيادتها أو استقرارها. ويجب احترام ولاية المفوضية واستقلالها أيضا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، الذي يشدد على أن المفوض السامي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وأي مبادرة للأمم المتحدة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان يجب بالتالي أن تنفذ تحت رعاية المفوضية، ليس فقط لأنها هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة بإجراء مبادرات متعلقة بحقوق الإنسان، بل أيضا لأن موظفيها لديهم فهم عميق بشأن حقوق الإنسان، والخبرة اللازمة للتحقيق في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والقدرة على صياغة تقارير موضوعية وموثوقة في هذا المجال.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن المغرب يؤيد الأهداف النبيلة المنصوص عليها في مبادرة ”حقوق الإنسان أولا“، ولكنه لا يرى أن إسناد المسؤولية إلى أفراد معنيين ومؤسسات معينة لرصد حقوق الإنسان داخل الدول ولكتابة التقارير في هذا الصدد هو وسيلة ملائمة للمضي قدما، وذلك لأن هؤلاء الأفراد وتلك المؤسسات لا يملكون الخبرة أو الولاية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة. وعلاوة على ذلك، هناك خطر أن تكون لتلك المؤسسات، لا سيما التي تعمل في ميدان التنمية، مآرب سياسية. وسأل المفوض السامي عن آرائه بشأن مبادرة ”حقوق الإنسان أولا“، والدور الذي يعتقد أن المفوضية ينبغي أن تضطلع به في هذا الصدد. كما طلب منه تقديم تفاصيل عن الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز الاتساق بين مقر المفوضية في جنيف ومكتبها في نيويورك. وأخيرا، أكد أن بلده يشاطر ممثل النرويج الشواغل التي أعرب عنها بشأن الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة للمفوضية، وأنه يشعر بالقلق بصفة خاصة من أن المفوضية لا تزال تعتمد على التبرعات لتمويل الأنشطة المنوطة بها من مجلس حقوق الإنسان.

٦٤ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)، أشار إلى الإمكانيات المتاحة للمفوضية للمشاركة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مشاركة أعمق: فقال إن هيكل حقوق الإنسان عالمي بالفعل، وبالتالي ليس للمفوضية نفس التركيز على بلدان الجنوب مثل بقية الأمم المتحدة. ويجرى التعامل مع حقوق الإنسان بوصفها نظاما مغلقا، هو ”حافظة حقوق الإنسان“، له ولاية خاصة به واستعراض أقران في شكل الاستعراض الدوري الشامل، ومشورة خبراء عن طريق الإجراءات الخاصة. وقال إنه يعتقد، بالتالي، أن المفوضية في وضع يسمح لها بمساعدة الدول الأعضاء على مواصلة تطوير الالتزامات التي تعهدت بها في خطة عام ٢٠٣٠، وأنها تتعاون بالفعل مع

بقية كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن الخيارات المتاحة لتعميق تلك الشراكات. وبإمكان المجتمع المدني توفير دعم كبير للحكومات، ولكنه لن يقوم بذلك إلا إذا كان قادرا على ممارسة الحق في حرية التعبير، وبالتالي مساءلة الحكومات. ويعتمد قدر كبير من تطورات المستقبل على الانتخابات المحورية المقرر إجراؤها في جميع أنحاء العالم خلال السنة التالية، والتي ستحدد الاتجاه الذي ستتخذه الأمم المتحدة نتيجة لذلك. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن نظم الإنذار المبكر، المفوضية سبّاقة في إثارة الشواغل بشأن الأزمات الناشئة، ومخاطبة الوفود، وطلب إمكانية الوصول. ومبادرة ''حقوق الإنسان أولا'' تعزز بدرجة أكبر تمكين بقية كيانات المنظومة من تنبيه المفوضية إلى الأنماط الناشئة التي تتعين متابعتها متابعة وثيقة جدا.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن ولاية المفوضية تسمح لها بدراسة عملية المساءلة في سورية، بغض النظر عن هوية الجاني المزعوم، ولكن إمكانية الوصول أمرٌ حيوي، وكان للمفوضية وجودٌ في اليمن لبعض الوقت. وترى المفوضية أن المساءلة ضرورية في جميع الحالات التي يُتصور فيها أن انتهاكات لحقوق الإنسان قد حدثت أو أُبلغ عنها، وتنظر الدول الأعضاء والجمعية العامة في آليات المساءلة الممكنة. ومن المهم جدا مواصلة المساءلة لصالح الضحايا ومستقبل البلد المعني. وفي مجال تحسين التعاون على الوصول، تجري مناقشات على المستوى الثنائي، ولكن ليس هناك حل سريع.

٦٦ - وفيما يتعلق بمبادرة التغيير، قال إن مصطلح ''المراكز'' لم يعد يُستخدم. ولدى المفوضية بالفعل ستة مكاتب إقليمية تواصل تعزيزها، وطلبت مكتبين إضافيين. وربما كان من المستغرب لمن هم خارج الأمم المتحدة معرفة أن المناقشات تدور حول تنقُّل الموظفين الذي يمثل أقل من ٦ في المائة من مجموع عدد موظفي المفوضية. وأعربت الدول الأعضاء في كل من نيويورك وجنيف عن عميق التزاماتها بحقوق الإنسان، وقال إنه سيكون مسرورا برؤية الاشتراكات المقررة للمفوضية تزداد زيادة كبيرة تماشياً مع تلك الالتزامات. وأضاف أن المفوضية قد استمعت باهتمام شديد إلى تعليقات الوفود بشأن مبادرة التغيير، وأنها ترى أنه قد تم إحراز تقدم.

٦٧ - وتطرق إلى السؤال الذي طرحه ممثل المكسيك بشأن المخدرات غير المشروعة، فقال إن حلقة نقاش بشأن أثر مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان قد عقدت في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وقُدم إلى الدول الأعضاء تقريرٌ عن نتائج المناقشة (A/HRC/31/45) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأوضح التقرير أن الجرائم المتصلة بالمخدرات لا تستوفي، على نحو ما رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، عتبة ''أخطر الجرائم''، على النحو الذي يقتضيه فرض عقوبة الإعدام. وترى المفوضية أيضا ضرورة عدم تجريم استعمال المخدرات، ومعاملتها باعتبارها مسألة صحة عامة.

٦٨ - وفيما يتعلق بموضوع الهجرة، ترى المفوضية ضرورة أن تدافع عن المجتمعات المحلية الضعيفة التي يجري لومها على علل المجتمع التي تنتج عن مشاكل هيكلية أعمق، وسوف تواصل التحدث علنا ضد استخدامها كبش فداء. وفيما يتعلق بعدم استصواب إبداء رأي بشأن المسائل التي لم يتم بعد التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء، ينتقل الإطار المعياري لقانون حقوق الإنسان من المعايير إلى الالتزامات عندما تدخل المعاهدات حيز النفاذ. وثمة حاجة لوفاء الجهات المسؤولة بالتزاماتها والعمل ضمن هذا التطور المعياري. وعلى سبيل المثال، كان من المستحيل إنهاء الرق لو كان ليس من الممكن أن يقال شيء إلى حين التوصل إلى اتفاق جماعي. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل

السودان بشأن تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي، المشار إليها في الفقرة ٧٥ من تقريره، ترى المفوضية أن الفقرة لا تشير إلى أن الانتهاكات مستمرة، بل تشير فحسب إلى وجود ضحايا وأن المفوضية تتولى رعايتهم.

تنظيم الأعمال

٦٩ - **السيد خين** (الأمين): أشار إلى طلب حق الرد الذي مُنح خلال الجلسة التاسعة عشرة، فقال إنه يود أن يؤكد أن عدم منح حقوق الرد في سياق الحوارات التفاعلية يمثل ممارسة تتبعها اللجنة منذ أمد طويل. وعلى الرغم من أنه يقبل أن سابقة قد أرسيت بالموافقة على الطلب في اليوم السابق، ينبغي أن تكون اللجنة واضحة بشأن عواقب الخروج عن الممارسة المعمول بها. والسماح للوفود بممارسة حق الرد بعد كل مناقشة تفاعلية سيؤدي إلى استغراق وقت طويل، ويمكن أن تكون له أيضا عواقب سياسية بالنسبة لمداولات اللجنة، نظرا لأن النقطة المعنية قد تتصل ببيان أدلى به مقرر خاص أو غيره من المكلفين بولايات. وقال إنه يود أيضا الإشارة إلى أن حق الرد ليس حقا مطلقا، بل يُمنح وفقا لتقدير رئيسة الجلسة.

٧٠ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إنه يتفهم تعليقات الأمين بشأن الممارسة المتبعة، ولكن يجب احترام النظام الداخلي. ويجب أن تمنح رئيسة الجلسة حقوق الرد، ونظرا لأنها منتخبة، ينبغي الوثوق في أن ما تفعله هو الأفضل. وفي حالة تقديم طلب، والاعتراض على قرارُ الرئيسة، توجد أيضا قواعد لمعالجة تلك الحالة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.